رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 28 / 5 / 2023
تاريخ قبول البحث 9 / 7 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

العوامل المؤثرة في الاسس والسياسات التربوية في العراق

Factors affecting educational foundations and policies in Iraq

م. د. سحر حربي عبد الامير

Dr. Sahar Harbi Abdul Amir

وزارة التربية

Ministry of Education

Hrst81@ gmeail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تطرق البحث الى اهم الجوانب المحيطة بالتربية والتعليم في العراق خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي و مقارنتها بالحاضر ، واستعراض كيف تؤثر الازمات السياسية والاقتصادية والامنية على قطاع التربية ،مما اثر على الاداء العام لوزارة التربية والسياسات التعليمية ، بهدف استخلاص الفائدة من التجربة واعطاء فرصة لإيجاد الحلول في المستقبل ليس للعراق فقط بل لكل من اراد الاستفادة من التجربة. يتكون البحث من اربعة محاور، يتضمن المحور الاول اهم الجوانب المحيطة بالتربية والتعليم في العراق خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وتأثير الازمات المتتالية التي عاشها العراق على وضع التربية التعليم . والمحور الثاني يبيت التحديات التي واجهت العملية التربوية بعد عام 2003 والتغيرات التي طرأت على الوضع السياسي وعلاقتها بضعف الاداء في مجال التربية . والمحور الثالث جاء لشرح الظروف السياسية والاقتصادية التي تعمل فيها وزارة التربية وطريقة التعامل مع الاحداث الجديدة ومحاولة الحفاظ على مستوى الاداء المطلوب و تجاوز العقبات. اما المحور الرابع والاخير فقد جاء لبيان اهمية التعليم التقليدي والمدرسة التقليدية سواء في العراق ام غيره من الدول مع اهمية التجديد. بعد ذلك الخاتمة وقائمة المصادر.

الكلمات المفتاحية: "السياسات"، "وزارة التربية" ، "العراق"

Abstract

This research tackles the important issues of education in Iraq during the seventies and eighties of the past century and compare it to the present and showing how political and economic problems affect the education sector Influencing the general performance of the Ministry Of Education With the goal of using the experience and giving the chance to find better solutions in the future not only for Iraq but for everyone who can make use of the experience.

the research covers four sides. the first side is the important aspects of education in Iraq during the seventies and eighties of the past century and how the continuing crisis in Iraq affect education , the second is showing the challenges that the education faced after two thousand and three and the changes of the political state and its relation to the poor performance in the that field, the third is explaining the situations in which the Ministry Of Education operates and

how to deal with new events as they arise and maintaining the required level of performance and overcoming obstacles

Key words: "Policies", "Ministry of Education", "Iraq"

المقدمة

منذ القدم تتفاخر الامم بإنجازاتها في مجال التعليم ، اذ يعد مجالا غاية في الاهمية ، بسبب ان مخرجاته هي الانسان نفسه ، سلوكياته و مهاراته و قيمه و معتقداته، وبعبارة اخرى التعليم يصنع مستقبل الدول فضلا عن الحاضر. يتناول البحث بعضا من الجوانب المحيطة بالتربية والتعليم في العراق ،في مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ومقارنتها بالحاضر ، مرورا بتأثير الازمات السياسية والاقتصادية والامنية على قطاع التربية ،وبالتالي على السياسات التعليمية والاداء العام لوزارة التربية في العراق ، بهدف استخلاص الفائدة من التجربة واعطاء فرصة لإيجاد الحلول في المستقبل، فيما يخص الشأن التربوي للعراق وعلاقته الوثيقة بالشأن السياسي.

اشكالية البحث : اشكالية البحث تتلخص بوجود تغيير في السياسيات التربوية في العراق بين ما كانت عليه في سبعينيات و ثمانينات القرن الماضي وبين الوقت الحاضر.

فرضية البحث : يفترض البحث وجود اسباب عدة لتراجع الرضا عن السياسات التعليمية في العراق .

منهجية البحث : تم اعتماد المنهج المقارن

اهمية البحث : يحتل قطاع التربية والتعليم اهمية خاصة لدى الدول التي تبتغي النهوض بواقعها ، اذ ليس هناك اي تقدم ممكن ان يحدث في اي مجال من مجالات الحياة من دون تربية وتعليم جيدين ، لانهما وحدهما اللذان يصنعان الانسان الذي يحقق التقدم في المجالات الاخرى. ومن هنا تأتي اهمية البحث اذ انه يتناول اسباب تراجع الرضا العام للمجتمع العراقي عن السياسات التعليمية مقارنة بما كان عليه الحال في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وتحديد العناصر المسؤولة عن ذلك ليتسنى تقديم المعالجات.

هيكلية البحث: يتكون البحث من اربعة محاور، يتضمن المحور الاول الاسس القوية للسياسات التعليمية في العراق، والمحور الثاني يبين التأثيرات السلبية للأحداث التي مرت بالعراق على السياسات التعليمية، والمحور الثالث جاء لبيان امثلة على عمل وزارة التربية لأجل الحفاظ على مستوى الاداء المطلوب و تجاوز العقبات، اما المحور الرابع والاخير فقد جاء لبيان اهمية التعليم التقليدي والمدرسة التقليدية سواء في العراق ام غيره من .

المحور الاول : التربية والتعليم في العراق في مرحلة السبعينيات والثمانينيات

قد تتغير انظمة الحكم بشكل سريع او مفاجئ في اي دولة في العالم ، نتيجة الثورات والانقلابات او غيرها ، وقد تتراجع الارقام الاقتصادية بسبب حدث لم يكن في حسابات الاقتصاديين ، الا ان واقع التربية والتعليم من الصعب ان يحدث فيه تغيرات فجائية وسريعة ذلك لان هذا المجال ، و ابتداء من عملية صناعة القرار والتنفيذ والمتابعة والمراجعة واصدار القوانين والتعليمات والضوابط ، ومن ثم الحصول على المخرجات (جيل جديد من النساء والرجال الذين سيقودون زمام الامور في المجتمع) ، يستغرق وقتا طويلا جدا من عمر الدولة كما ان تأثيره يستمر لسنوات غير محدودة من تاريخها . والخطأ في مجال التربية والتعليم بالغ التكاليف ،اذ يتمثل بخسارة في نوعية الانسان الذي تعول عليه الدول لبناء المستقبل المنشود واؤكد في هذا البحث على المرحلة العمرية بين 4 – 18 سنة من عمر الانسان، تلك المدة التي يتم خلالها غرس المبادئ و القيم في عقول الاطفال، والتي لا يمكن تغييرها عند بلوغهم سن الرشد.

والدول التي انتبهت لأهمية قطاع التربية والتعليم، اسست قواعد قوية لنجاحها و ديمومتها، واستعانت بذوي الخبرة والتخصص من الخبرات المحلية والعالمية لإنشاء صروحها التربوية والتعليمة ووضعت العاملين في التربية والتعليم على راس الهرم الاجتماعي ، وخصصت من مواردها الوطنية ما يكفي للارتقاء بالتربية والتعليم الى المستويات العليا . على عكس الدول التي لم تكترث بقطاع التربية والتعليم واوكلته لجهات غير ذات خبرة و تخصص اسست قواعد لفشلها .

وعلى مراحل الدولة العراقية الحديثة تراكمت المعرفة التربوية والتعليمية من خلال حقبة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، وساعدت ظروف محددة في انتاج سياسات تعليمية رصينة و ناجحة ثبّتت اركان التربية والتعليم في العراق . إذ انعكس النمو الاقتصادي العراقي بشكل ايجابي على كل جوانب الحياة في العراق ومنها التعليمية [(1)] . و اسفرت حملة التنمية الاقتصادية عن نمو حقيقي مدهش في الناتج المحلي الإجمالي بلغ معدله 8% سنوياً خلال المدة ما بين عامي 1960م و 1980م، و بلغ معدل نمو القطاع النفطي خلالها 7.6%، بينما حقق القطاع غير النفطي معدل نمو أعلى وصل إلى 8.7% . و نتيجة لهذا النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، أرتفع دخل الفرد ارتفاعاً كبيراً (محسوباً بالأسعار الثابتة لعام 1980م) من 1.555 دولار عام 1960م ليصل إلى 3.984 دولار عام 1980م؛ أي بمعدل نمو سنوي قدره 4.8% فحقق بذلك المستوى الأعلى له في تاريخ العراق الحديث. و اصبحت حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام هي الأقرب إلى ما يمكننا وصفه بالتوزيع العادل للدخل [(2)]

كل ذلك هيأ ظروفا ممتازة لقيام نهضة تربوية وتعليمية كبيرة ، و اصبح العراق الاعلى في المنطقة العربية في مجال التربية والتعليم ، اذ تراجعت الامية فيه ووصلت الى ادنى مستوياتها وتخرج من مدارس العراق وجامعاتها الاطباء الاكفاء والمهندسين المهرة والفنانين والادباء المبدعين، وشُرعت قوانين وانظمة تربوية رصينة و تقدمية ، اثبتت نجاحها الى اليوم ، مثل قانون وزارة التربية رقم (124) لسنة 1971 ، ونظام وزارة التربية رقم (13) لسنة 1972،و نظام المدارس الثانوية رقم (2) لسنة 1977، و نظام المدارس الابتدائية رقم 30 لسنة 1978[3] ونظام الامتحانات العامة رقم 18 لسنة 1987[4]

واستمر مؤشر التعليم في تصاعد ، وبوتيرة مستقرة ، الى ان بدأت مرحلة الحرب العراقية – الايرانية ، اذ انخرط المجتمع في دوامة الحرب واستهلكت ماكنة المعارك الموارد البشرية والمادية . وتسببت سنوات الحرب الثمانية بأضرار جسيمةً في الاقتصاد العراقي ناهيك عن الأضرار الاجتماعية ، اذ خسر العراق ما يقارب من 62 مليار دولار من العائدات النفطية ، وأستنزف ما يتراوح بين 35 و 40 مليار دولار من أرصدة الاحتياطيات الأجنبية ، وقدرت الديون الخارجية بنحو 42 مليار دولار لدول غير عربية ، و 35 مليار دولار لدول عربية ، و تحميله نفقات عسكرية إضافية قدرها 105 مليارات دولار وتدمير بنى تحتية بما يعادل 30 مليار دولار[5]. وتم انفاق 14 مليار دولار عام 1984 لشراء الاسلحة و بما يوازي نصف انتاجه الوطني [6] و كان من الطبيعي ان يتأثر القطاع التربوي والتعليمي بهذا الاستنزاف في الموارد ، ولاسيما بعد ان تقلصت بشكل كبير الميزانية المخصصة للتربية والتعليم ، وانخرط الشباب من خريجي الجامعات من دون استثناء في اتون القتال بعيدين عن مدارسهم و جامعاتهم. ولكن الحرب كانت تدور على الجبهات على طول الحدود بين البلدين، بعيدا عن الابنية المدرسية والتعليمية، وبعيدا عن المدن وساكنيها . ولذلك تمكنت العملية التربوية من الصمود امام تبعات الحرب، لكن ليس لوقت طويل. فقد القت الاحداث السياسية بظلالها مرة اخرى على حقل التربية والتعليم، اذ اصدرت الامم المتحدة/ مجلس الامن الدولي قرارات عدة ضد العراق بعد غزوه لدولة الكويت عام 1990 وكان اكثرها قسوة القرار الصادر عام 1991 بفرض الحصار الاقتصادي الشامل والذي استمر الى ما بعد غزو الولايات المتحدة الامريكية للعراق.[7]

المحور الثاني: العوامل التي اثرت على المسار التربوي

ادى الحصار الاقتصادي إلى انهيار تام في الاقتصاد العراقي[*]. واصبحت الثروة النفطية ذات فائدة شبه معدومة ، وتوقفت التنمية ، وانهارت العملة العراقية، مما كان له آثار غاية في السوء على الطبقات الاجتماعية ولاسيما الطبقة الوسطى (الموظفون والمعلمون واساتذة الجامعات) ، و حصل انهيار غير مسبوق لمستوى الدخل للفرد العراقي. [8] وتراجع دخل الفرد الواحد ليبلغ عام 2003م 483 دولار وهو لا يشكل سوى 12% تقريباً من قيمته لعام 1980م و ثلثها لعام 1960م ، و اخذ الخط البياني

لمستويات المعيشة يتجه نحو الأسفل ،(9) واضطر المعلم والمدرس العمل في مهن لا تليق به ، قللت من مكانته امام تلامذته و طلابه ،و بالتدريج وعلى امتداد سنوات الحصار اختفت مجموعة مهمة من القيم والمبادئ التي يعمل عليها المدرس والمعلم والموظف في مجال التربية والتعليم.

يضاف الى كل ذلك فقد ألحق القصف المكثف والشامل عام 1991على طول البلاد و عرضها مدة 43 يوماً اضرارا شديدة بالبنى التحتية العراقية والمؤسسات الحكومية ومنها المدارس والجامعات . وكنتيجة مؤلمة اصيبت الابنية المدرسية والتعليمية اصابات بالغة لم يتمكن العراق الى اليوم تجاوزها.

وكل ما تقدم القى بظلاله الثقيلة على السياسات التربوية والتعليمة في العراق ، و بمختلف النواحي الخاصة بالعملية التربوية والتعليمية ، واسس التعليم المتمثلة بالمعلمين والمدرسين ،والتلامذة، والابنية المدرسية ، واولياء الامور ، والمجتمع المحيط بالمدرسة. وبمرور سنوات الحصار الطويلة، تغيرت القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع بشكل تدريجي وبالاتجاهات غير الصحيحة.

وعلى الرغم من كل ذلك، استمرت العملية التربوية والتعليمية ، مستندة على الانظمة والقوانين التربوية الناجحة التي نمت و ظهرت خلال حقبت الستينيات والسبعينيات، والحفاظ على رصانة وجدية الامتحانات ولاسيما للصفوف المنتهية ، كذلك ساعد وجود المختصين وذوي الخبرة ،على تقديم خدمات تربوية حكومية للأطفال والمراهقين، وان لم تكن بالمستوى المطلوب ، بسبب التقشف والعزلة عن العالم ، مثل اعادة استعمال الكتب المدرسية و تقليل عدد الدفاتر المدرسية والقرطاسية التي تورع على التلامذة والطلبة ، و قلة عدد المدرسين والمعلمين في المدارس نتيجة عزوف الخريجين عن التعيين في الوظائف الحكومية لقلة الرواتب، مقارنة بأسعار السلع في الاسواق. مما اضطر عدد غير قليل من المعلمين والمدرسين الانخراط في اعمال اخرى زعزعت صورة المعلم والمدرس في عين تلامذته و طلابه، وسافر البعض الاخر الى دول عربية للعمل في مهنة التعليم برواتب مجزية. ومن هنا بدأت هجرة الكفاءات العراقية الى خارج العراق. واستمر هذا الوضع الى عام 2003.

واجه المجتمع العراقي تحديات متسارعة وخطيرة منذ عام 2003 والى اليوم. منها ما هو سياسي تمثل بتطبيق الديمقراطية البرلمانية، بعد عقود طويلة من اعتماد النظام الرئاسي والتحول الى التعددية الحزبية الواسعة ،بعد الحزب الواحد القائد ، و تغيير شكل الدولة من دولة مركزية الى فدرالية ، وتغير آلية اصدار القرارات والوقت الذي تستغرقه، من قرارات سريعة يصدرها شخص واحد ، الى قرارات بطيئة جدا تصدر بعد سلسلة طويلة من التوافقية السياسية التي تحكم العلاقة بين الاحزاب السياسية ذات الاعداد الكبيرة والمشارب المختلفة . ومنها ما هو متعلق بالاقتصاد المتحول بشكل غير مخطط له الى السوق المفتوح ودخول البضاعة الاستهلاكية المستوردة ،بعد ان كان المبدأ الاقتصادي اشتراكيا يشجع الصناعة المحلية. ومنها ما هو متعلق بمشكلات العصر التي نتجت عن استعمال الستلايت والانترنت والبرامج

والتطبيقات الالكترونية والذكية، والاعداد الهائلة من القنوات الفضائية التي تعمل من دون اي قيد او رقابة. وما انتجه كل ذلك من موجه جديدة من التغيير في القيم والمعتقدات . كل ذلك اوجد فوضى في المجتمع العراقي على جميع الاصعدة ، الا انه لم يكن بخطورة دخول العصابات التكفيرية الى العراق، التي اجتاحت أربع محافظات عراقية عام 2014 و وصلت الى ضواحي العاصمة بغداد ، لم يخرجوا منها الا على عتبات سنة 2017 . وخلال تلك المدة نشرت هذه العصابات التكفيرية الافكار المتطرفة التي تحرم اسس الحياة المدنية مثل التعليم والفن والثقافة ، مستهينة بحرمة الارواح والممتلكات العامة والاثرية للعراق ، مخلفة ورائها الخسائر البشرية و المادية وتعطيل لجميع مناحي الحياة. وتوقف دوام المدارس والجامعات في تلك المحافظات ز تم تفجير ابنيتها او تحويلها الى ثكنات عسكرية . وارتكاب تلك العصابات التكفيرية جرائم لم يعرفها المجتمع العراقي من قبل. مما اعطى للجوانب العسكرية والامنية الاولوية في الاهتمام الحكومي والشعبي على حد سواء، على حساب الجوانب المدنية ومنها التربية التعليم.

وبسبب كل ذلك لم يكن لرفع الحصار على العراق الاثر المفرح الذي كان يتوقعه العراقيين . ونعم ارتفع دخل الموظف العراقي (ومنهم المعلمين والمدرسين) لكن الوضع الاقتصادي والامني لم يكن مستقرا ، فضلا عن ان منظومة القيم لم تعد كما كانت، اذ ان القيم والمعتقدات ليست سريعة الاستجابة للمتغيرات ، وهي بحاجة الى اجراءات كثيرة و طويلة الامد للعودة بها الى ما كانت عليه من التحضر والمدنية ، بل بالعكس انتشرت الطائفية والعشائرية والحزبية التي عمقت الخلاف و وسعت الفجوة بين ابناء البلد الواحد.

و واجهت المؤسسات التربوية بعد 2003 المشكلات القديمة والجديدة معا ، مما تسبب في عدم قدرتها على العودة بالوضع التربوي والتعليمي الى مكانته المرموقة التي كان عليها قبل الحصار الاقتصادي كما كان متوقعا . اذ ان زيادة عدد السكان في العراق و اعداد التلامذة والطلاب لم يقابله زيادة مساوية في اعداد الابنية المدرسية. كذلك قلة التخصيصات المالية التي اعطيت لوزارة التربية و الفساد، شل المؤسسة التربوية عن ايجاد حل لمشكلة الأبنية المدرسية بل وانتجت هذه المشكلة مشاكل اخرى لم تكن موجودة ، مثل مشكلة الدروس الخصوصية. و وفقا لمؤشرات وزارة التخطيط انخفض معدل الانفاق العام على التعليم بشكل كبير من 13.6% في سنة 2016 الى 9.7% في سنة 2019 (10) فتسبب ازدحام الصفوف وعدم تمكن المعلمين والمدرسين من ايصال المواد الدراسية بالشكل المطلوب لجميع التلامذة والطلبة لجوء اولياء الامور الى التدريس الخصوصي بالغ التكاليف ، اما العوائل ذات الدخل المحدود لم تتمكن من توفير التعليم الجيد لأولادها.

كما جاء تغير نمط الحياة في القرن الحادي والعشرين ، ليغير طبيعة العلاقات التي تربط بين المعلم والطالب والمجتمع ، ثم الى احداث تغيير في شخصية المعلم وشخصية الطالب. بعض هذه التغيرات

كان ايجابيا و بعضها كان سلبيا. فالمجتمع العراقي سابقا(خلال السبعينيات والثمانينيات) كان ينظر للمعلم على انه من عليّة القوم، كونه حاصل على تعليم عالي نسبة الى مستوى التعليم لدى غالبية الشعب بشكل عام في حينه، فكانت للمعلم سلطة معنوية عليا على تلامذته وحتى على اهاليهم ، كما ان التلامذة كانوا اقل عددا واكثر طاعة بحكم الثقافة الابوية السائدة ، واتاح كل ذلك للمعلم او المدرس جوا عاما مثاليا لأداء مهامه التربوية والتعليمية .اما اليوم فالمدرس يشعر بان المجتمع والمؤسسة التربوية ذاتها ترجح كفة الطالب على المدرس اذ لم يعد بإمكان المدرس او المدرسة محاسبة الطالب او الطالبة خوفا من ان يكون ورائهم حزبا سياسيا نافذا او عشيرة متنفذه ولاسيما بعد انتشار العشائرية في مجتمع بغداد العاصمة ناهيك عن انتشارها في المحافظات .[11]

يضاف الى كل ذلك هناك مشكلة التدخل السياسي في العمل التربوي. اذ تحدث احد مدرسي مادة التاريخ في احدى مدارس بغداد، خلال حوار الباحثة معه و سؤالها عن اهم المشاكل التي يعاني منها المدرسين والمعلمين اليوم قائلا: اولا وقبل كل شيء هناك مشكلة عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، بسبب تدخل الاحزاب السياسية في اختيار الاشخاص الذين يتولون المراكز الادارية صغيرها وكبيرها واختيار مدراء المدارس [12] .

المحور الثالث : التأقلم مع التغيير و مواكبة الحداثة

على الرغم من كل التحديات التي سبق ذكرها، التي تواجه العملية التربوية والسياسات التعليمية في العراق ، الا ان التعليم في العراق لايزال يعمل للبقاء في المستوى المطلوب، وذلك من خلال اتجاهين, الاتجاه الاول داخلي : مثل اختيار شخصيات لديها خبرة في مجال التربية والتعليم لأشغال مناصب عليا ووسطى في الوزارة ، مثال عليه اختيار الاستاذ علي حميد مخلف ليكون وزيرا للتربية في التشكيلة الوزارية لحكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي عام 2020 ، وهو شخصية تربوية سبق ان تقلد مناصب عدة في وزارة التربية، في حين كان وزراء التربية السابقين من خارج الوسط التربوي والتعليمي ، و ذلك كمحاولة للابتعاد بالشأن التربوي عن التدخلات السياسية . وان تستمر الوزارة تسير على هدى القاعدة القوية من القوانين والانظمة التربوية الرصينة والفاعلة . وتخصيص حصة اكبر للتربية من الميزانية الاتحادية ، والاستفادة من القطاع الخاص . و التعاون بين الوزارات ولاسيما وزارة التعليم العالي للارتقاء بمستوى بمخرجاتها الذين سيعينون في المدارس كمدرسين او معلمين.

الاتجاه الثاني كان خارجيا تمثل بالعمل مع المنظمات والهيئات الدولية والاجنبية التي تعنى بالشأن التربوي لمواكبة التطور الحاصل في التربية والتعليم. وهذا ليس بالجديد على العراق اذ يعد العراق من الدول الاوائل الحاضرة في الميادين الدولية ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة الى الان ، لا نستثني منها سوى سنوات الحصار الاقتصادي . ولقد سارعت الكثير من المنظمات الدولية الى العمل مع وزارة

التربية بعد عام 2003 وفي شتى المواضيع (المناهج، التربية الخاصة، محو الامية، التعليم المهني، منع التسرب ، تعليم الفتيات ..الخ) ، مثل منظمة الامم المتحدة وتشكيلاتها (اليونيسف واليونسكو والاسسكو)، والاتحاد الاوربي ومنظمة انقاذ الطفل الدولية والوكالة الالمانية ، فضلا عن التعاون القائم بين الوزارة وبعض الدول الاجنبية مثل فرنسا في مجال تأليف وطبع مناهج جديدة لمادة للغة الفرنسية ، التي تدرس في العديد من المدارس العراقية ، كذلك مع المؤسسات التعليمية البريطانية في مجال مناهج مادة اللغة الانكليزية والتي تعد من المواد الدراسية التي تدرس في جميع المدارس العراقية وفي كل المراحل الدراسية ، كما وقعت وزارة التربية اتفاق تعاون بين العراق والهيئة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي (IEA) وهي هيئة دولية معنية بتقييم نظم التربية والتعليم على مستوى العالم ، ليدخل العراق مجال الاختبارات الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS) ، واختبارات (PIRLS) للغة الام بهدف التعرف على القدرة القرائية والاملائية للتلاميذ المشاركين. ووقع العراق مع الاتحاد الاوربي منذ عام 2017 اتفاقية واسعة النطاق نفذتها وزارة التربية مع المجلس الثقافي البريطاني في برنامج سمي ببرنامج (بناء القدرات في التعليم الابتدائي والثانوي) احدث صحوة تربوية في جميع مفاصل العملية التربوية ولاسيما مجال الاشراف التربوي و التعليم العام و تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة . نتج عن هذا البرنامج اطلاق وثيقة اطار عمل استراتيجي للدمج التربوي الشامل ، واطار عمل تقليل نسب التسرب ، وتأليف دليل المعلم لتضمين حقوق الانسان في المناهج الدراسية ، ودليل جائزة المدرسة العراقية لحقوق الانسان، والعمل جار على اطلاق الاطار الموحد لعمل الاشراف التربوي ، والاطار الموحد للإرشاد التربوي، وشمول تلاميذ صف السادس الابتدائي لمعاهد الصم والبكم بالامتحانات العامة الشفوية بدلا من الصوتية ، وغيرها كثير. وهناك العديد من الورش والبرامج التدريبية والنشاطات الرياضية والمسرحية والادبية والمسابقات، التي يشارك بها الملاكات تعليمية و الادارية بمختلف الاختصاصات، والتلامذة والطلبة) التي تقيمها الدول الاجنبية والعربية (الولايات المتحدة الامريكية ،والهند ،والمانيا، اليابان، كوريا ، ومؤخرا دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. واقام المجلس الثقافي البريطاني ورش تدريبية للمعلمين لتدريبهم على كيفية سد الفجوة التي حدثت في مجال تعلم القراءة والكتابة والرياضيات للصفوف الاولى الابتدائية . [13]

كل ذلك يعطينا صورة واقعية عن اداء وزارة التربية و السياسات التعليمية في الوقت الحاضر فيها ما يثير القلق ، وفيها ما يبعث على التفاؤل، وما بين هذا وذاك نشهد صعود تلامذة وطلاب العراق الى المراكز الاولى في المسابقات الدولية والعربية ، يدعمون بلدهم ويشجعون صناع القرار على بذل المزيد لأجل التعليم في العراق.

ولقد اظهرت أزمة كورونا فايروس، كل التحديات السابقة بشكل جلي ، على سبيل المثال لتفادي العدوى بين التلامذة والطلبة ، تم تشجيع التلامذة الصغار على تلقي التعليم من خلال الهاتف النقال والاجهزة

اللوحية ، بعد ان كانت التعليمات الرسمية وغير الرسمية قبل الجائحة تنص على منع استخدامها في المدارس بل في البيت ايضا ، لما له من سلبيات على الصحة الجسمية والنفسية للإنسان، ولاسيما في حال الجلوس مع الاجهزة الخلوية مدة طويلة .

و مثال اخر يمكن تقديمه هو اتخاذ القرارات الخاصة بالدوام الحضوري واجراء الامتحانات العامة خلال انتشار الكوفيد للأعوام 2020–2021 . فقد تعرضت الوزارة الى ضغوطات من قبل اولياء الامور بهذا الشأن ،فقد اصدرت وزارة التربية قرارات عدة بهذا الشأن لصنع قرار متوازن بين المحافظة على سلامة التلاميذ والطلبة وبين المحافظة على سلامة الشهادة العراقية ، مع مراعاة انسجام هذه القرارات مع الانظمة والقوانين التربوية.

و بعد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات ما بين وزير التربية و اعضاء اللجنة الدائمة للامتحانات العامة ، والتي استمرت طيلة مدة حضر التجوال ، و دراسة مستفيضة لتجارب دول العالم بخصوص اجراء الامتحانات العامة خلال الجائحة، وبموافقة وزارة الصحة . اصدرت وزارة التربية جملة من القرارات و كما يأتي: [14]

اولا : استحصال موافقة مجلس الوزراء على تعليق الامتحانات العامة للدراسة الابتدائية للعام الدراسي الحالي ، واعتماد درجة نصف السنة كدرجة نجاح من المرحلة ، والسماح للتلاميذ الراسبين بأداء الامتحانات الدور الثاني لاحقاً في جميع المواد التي رسبوا فيها .

ثانياً : استناداً الى المادة (الرابعة) من نظام الامتحانات العامة رقم (18) لسنة 1987 تحدد فحوص الامتحانات العامة للدراسات (الابتدائية والمتوسطة والإعدادية بفروعها كافة بتعليمات يصدرها وزير التربية) ، وبعد موافقة الوزير تقرر ان تكون الفحوص الداخلة في الامتحانات العامة للصف الثالث المتوسط (خمسة) فحوص هي :(اللغة العربية ، اللغة الانكليزية ، الرياضيات ، الاحياء ، الكيمياء و الفيزياء)

ثالثاً : تأجيل موعد الامتحانات التمهيدية الخاصة بالطلبة الخارجيين للعام الدراسي 2019 – 2020 الى موعد يتم تحديدهُ لاحقاً.

رابعا : اصدرت وزارة التربية ، التعليمات الخاصة بتحسين المعدل للطلبة ، مبينةً ان هذه الخطوة تندرج ضمن اهتمامات الوزارة بالمستقبل الدراسي للطلبة خاصةً في ظل الظروف الخاصة بالجائحة ولتعطي فرصة للطالب الناجح من الصف السادس الاعدادي للعام الدراسي 2019 – 2020 تحسين معدله اذا لم يكن راغبا بالمعدل الذي حصل عليه

خامسا : ثم اصدرت الوزارة تعليمات بالمواد والفصول غير المطلوبة في الامتحان النهائي للصف الثالث المهني للعام الدراسي 2019–2020.

سادسا : تم اعلان عن جدول الامتحانات التمهيدية للطلبة الخارجيين في المحافظات كافة ، للعام الدراسي 2019 – 2020 للمراحل الدراسية كافة (الابتدائية، المتوسطة، والاعدادية بفروعها العلمي (الاحيائي، والتطبيقي، والادبي) ، فضلاً عن الدراستين العربية والكردية.

سابعا : الاعلان عن المواد والفصول الدراسية غير المطلوبة في امتحانات الصفوف المنتهية.

ولقد عملت الوزارة مع جهات اخرى لتنفيذ هذه الامتحانات بشكل يحافظ على السلامة العامة وضمان صحة الجميع والتقييد بالإجراءات الوقائية. وبالتنسيق مع مديريات الدفاع المدني والمديرية العامة للصحة في بغداد والمحافظات ، و تعفير المراكز الامتحانية قبل موعد الامتحان ، فضلا عن منع فتح اكثر من مركز امتحاني واحد في البناية نفسها مهما كانت سعة استيعابها. والتأكيد على ادارة ومراقبي المراكز الامتحانية والمشاركين بالامتحانات التمهيدية الالتزام بمتطلبات السلامة العامة ومراعاة الشروط الصحية ولبس الكمامات الطبية والقفازات المطاطية ، فيما تقوم ادارة المركز الامتحاني باستغلال جميع القاعات المتاحة في بناية المركز الامتحاني وتقليل عدد الممتحنين في كل قاعة ، كما وجهت باشراك الكوادر التعليمية في المراقبة. ومراعاة الاعداد لخرائط جلوس المشاركين بالامتحانات، وترك مسافة مقعد فارغ بين كل طالب واخر

المحور الرابع : تجديد وليس استبدال

الواقع العراقي حاله كحال الدول الاخرى ،يعاني من التغيرات والمتطلبات الجديدة التي يفرضها القرن الحادي والعشرين. ومن الطبيعي ان يتعرض العمل التربوي فيه وفي اي بلد الى ازمات وتراجع في الاداء ، ولاسيما بوجود تراكمات القرن الماضي ،والتي اضافت على كاهله ثقلا اخر يؤخر الخطى و يصعب الحلول.

وعلى الرغم من كل ما سبق ذكره تحاول السياسة التربوية وصنّاع القرار العمل على تجاوز كل ذلك والحفاظ على مكانة العراق في المجال التربوي . من خلال الالتزام بالقوانين والانظمة مع ايجاد حلول للمشاكل الجديدة . وهناك الكثير من الامثلة على ذلك سنذكر الاحدث منها خلال جائحة كورونا.

وفي الحقيقة ان الباحثة وجدت انه قبل ان ينتشر وباء كورونا كانت هناك الكثير من ينتقد التعليم التقليدي، ولاسيما الحكومي منه ، وينسبون اليه اي فشل في المجال التربوي والتعليمي ، الا ان مرحلة انتشار الوباء وحضر التجوال وخطورة التجمع في مكان واحد فرصة ليعرف الجميع اهمية التعليم التقليدي والمدرسة التقليدية. اذ ان محاولة استبدال التعليم التقليدي بالتعليم الالكتروني خلال مدة الحجر الصحي

كشفت عن العيوب الخطيرة للتعليم الالكتروني والاثار السلبية على التعليم ولاسيما في مرحلة الدراسية الابتدائية .

وهذا ليس في العراق فحسب بل في كل العالم ، اذ بينت منظمة اليونسكو على موقعها الرسمي ان اي خلل بوجود المدرسة وذهاب التلامذة اليها يحدث خللاً في قطاعات شتى في المجتمعات واقرب مثال على ذلك خلال جائحة كورونا وتوقف الاطفال والكبار عن الذهاب للمدرسة ومحاولات ان يكون التعليم اون لاين، اصبح الجيل الحالي مهدد بخسارة 17 ترليون دولار من ايرادات افراده مدى الحياة، او حوالي 14% من اجمالي الناتج المحلي للعالم ، بحسب القيمة الحالية للدولار، وذلك نتيجة لأغلاق المدارس خلال جائحة كوفيد–19 . وان نسبة الاطفال الذين يعيشون في –فقر تعليمي– في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل و كانت تبلغ 53% قبل الجائحة قد تصل الى 70% بسب اغلاق المدارس لفترات طويلة، واظهرت بيانات بأن إغلاق المدارس ستؤدي إلى خسائر كبيرة في التعلّم ، على سبيل المثال، تُظهر التقديرات الإقليمية من البرازيل، وباكستان، وريف الهند، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، وأماكن أخرى حدوث خسارة كبيرة في تعلّم مادتي الحساب والقراءة. ويُظهر التحليل أن خسارة التعليم تتناسب، عموماً، مع مدة إغلاق المدارس، و برز تباين كبير؛ بين البلدان، وبحسب المواد الدراسية ،والوضع الاجتماعي-الاقتصادي للطلاب، والجنس، والمرحلة التعليمية. وتُظهر النتائج من ولايات المكسيك خسارة كبيرة في التعليم في مادتي القراءة والرياضيات للطلاب بسن 10–15 سنة. وان خسارة التعليم المقدرة أكبر في الرياضيات عنها في القراءة، وأثرت تأثيراً غير متناسب على الطلاب الأصغر سناً والطلاب من الأوساط المنخفضة الدخل والبنات.[15]

وحتى اكثر الكتّاب تشاؤما في مستقبل المدرسة التقليدية والتعليم التقليدي وهو الكاتب ادريس اوهلال، ذكر في كتابه الانفجار العظيم: (يجب ألا يفهم من نقد المؤسسات والقيم التقليدية أو الحديث عن نهايتها أنه دعوة للتخلي عنها، فنقد المدرسة مثال والحديث عن نهايتها يجب ألا يفهم منه أن المطلوب من الأسر هو أن تنهض بمسؤولية تعليم أبنائها، فهذا من سابع المستحيلات في ظل الثورة العلمية والانفجار المعرفي وظروف عمل الوالدين. ومحدودية نتائج تجارب "التعليم المنزلي "دليل على خطورة المغامرة بمستقبل الأبناء بركوب خيارات غير مدروسة وغير مجربة وغير واقعية.) [16]

وبهذا تكون معظم الدول بحاجة اليوم الى تجديد سياساتها التعليمية وليس استبدالها بالتعليم الالكتروني ، لان التعليم التقليدي الذي سارت عليه الاجيال سنوات طويلة ،انتج اعظم الاختراعات الانسانية والانجازات العلمية ، لا يمكن ان يلغى و يستبدل تماما ، بل من الممكن ان يطعم بالتعليم الالكتروني في حالات محددة ، ولأجل تسهيل عملية التعلم والتعليم لذوي الاحتياجات الخاصة .

الخاتمة

ليس مثل التاريخ شاهد وليس مثل الحاضر مراقب ، والتاريخ بدأ بكلمات علمها الله سبحانه وتعالى لآدم ، اذ بدأ تاريخنا كبشر ارضيين بالعلم و لا يمكن ان ينتهي العلم والتعلم الا بنهايتنا.

وكل ذلك يجب ان يجعلنا كلنا نهتم بالتعليم والتعلم اشد ما يكون الاهتمام ، ونحرص على ان ترث الاجيال القادمة منا مؤسسات تعليمية جيدة، ومناهج رصينة ومستقلة ، وآليات عادلة لمنح الشهادة ، وفرصا متساوية للتدريب والتوجيه. فاذا ما تحقق ذلك تحقق كل شيء اخر .

التنمية الاقتصادية الجيدة يجب تصنع تعليما جيدا، والتعليم الجيد يصنع واقع اجتماعي واقتصادي جيد ، فليس من جدوى لبذل موارد الدولة على قطاعات الصناعة او الزراعة او التكنلوجيا من دون وجود تعليم جيد، لان مخرجات التعليم هي من ستدير المصانع والمزارع و صروح التكنلوجيا . وكل دولة تبتغي التقدم لابد لها من تخصيص الجزء الاكبر من مواردها البشرية والمادية للتربية والتعليم.

ليس هذا فقط بل ان التعليم عملية حساسة و دقيقة لا يمكنها العمل الا بالأجواء المريحة ، ولا يمكننا ان نتوقع منها مخرجات مرضية لنا ما لم نوفر لها ظروفا مرضية لها.

المصادر

(*) أدى الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن بالقرار رقم 1990/661 على العراق إلى تدهور شديد في الاقتصاد والنظام السياسي وأرتفاع مستوى الدين الخارجي وأرتفاع مستوى الفقر و زيادة حدة مستوياته ، والغلاء المعيشي ، وخراب القطاع الصحي وفقدان نصف مليون طفل عراقي ، واحدثت ضربات قوات التحالف تدميراً كبيراً بالبنى التحتية بصورة متعمدة بدا و كأنها تستهدف الشعب العراقي أكثر مما تستهدف نظامه السياسي و رأس السلطة فيه ضمن عمليات عسكرية واسعة شديدة الأذى حطمت كل ما أنجزه العراق خلال الفترات السابقة. علي عبد الهادي المعموري ،سياسة الأمن الوطني في العراق بعد 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(بغداد ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2014)، ص62.

1- سعدي الإبراهيمي، مستقبل الدولة العراقية، بغداد ، دار الكتب العلمية،2014 ، ص 146-150

2- د. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي و تحديات المستقبل ،سلسلة محاضرات الإمارات 103، دولة الامارات العربية المتحدة –ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2006 ، ص4- 8 .

3- موقع مجلس القضاء الاعلى في جمهورية العراق ،قاعدة التشريعات العراقية ،وقت الزيارة2022/7/2، ttps://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=05122005524774&BookID=8965

4- موقع درر العراق ، القوانين والتشريعات العراقية، وقت الزيارة 2022/7/4، http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/10723.html

5- د. محمد علي زيني، مصدر سبق ذكره ،ص 4-8.

6- * علي عبد الهادي المعموري ،سياسة الأمن الوطني في العراق بعد 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(بغداد ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2014)، ص62.

7- بيار سالينجر ، ارك لوران، حرب الخليج الملف السري ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت/لبنان، ط11، 1993، ص7.

8- موقع الامم المتحدة- مجلس الامن ، https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-1991 ، وقت الزيارة 2023/4/10.

9- سعدي الأبراهيم ، مستقبل الدولة العراقية ،مصدر سبق ذكره ، ص 146-150 .

10-د. محمد علي زيني ، مصدر سبق ذكره ، ص4- 8 ، ص 13-19.

11-خطة القطاع التربوي 2025/2023 ، اليونسيف، 2023، ص4.

12- مقابلة شخصية مع المدرس حارس مجيد ، مدرس في احدى مدارس بغداد/ الرصافة، 2022/6/4.

13-مقابلة شخصية مع المدرس حارس مجيد ، مدرس في احدى مدارس بغداد/ الرصافة، 2022/6/4.

14-مجال عمل الباحثة نفسها في وزارة التربية

15-موقع وزارة التربية العراقية، تاريخ المشاهدة 2022/7/4، https://www.facebook.com/Iraq.Ministry.of.Education

16-الموقع الالكتروني لمنظمة اليونيسف، خسارة التعليم الناشئة عن كوفيد-19 قد تكلّف جيل الطلاب الحالي 17 تريليون دولار في إيرادات أفراده على مدى حياتهم، 2021/12/06، وقت المشاهدة 2022/7/1 .
https://ar.unesco.org/news/khsr-ltlym-lnshy-n-kwfyd-19-qd-tklwf-jyl-ltlb-lhly-17-trylywn-dwlr-fy-yrdt-frdh-md-hythm

17- ادريس اوهلال ، الانفجار العظيم عصر النهايات ،مجموعة الأكاديميات الدولية IGA ،ط1، 2021،ص8.